

حيثاً وميناً مستحقاً على كل مؤمن من آياته إذا قام بهذا من ظهر له الحق وفصلت
 القضية وبأن به لا من سقط عن الباقى الفرض وبقي الاستحباب في تكثير الشهاد
 عليه وعضداً لتخدير منه وقد اجمع السلف على بيان حال المتهم في الحديث فكيف
 بمن هذا وقد سئل ابو محمد بن زيد عن الشاهد يسير مثل هذا في حق الله تعالى
 ايسعه ان لا يؤدى شهادته قال لا رجا نفاذ لكم بشهادته فليشهد ذلك
 انما اقول الحكم لا يرى القتل بما شهد به ويرى الاستتابة والادب فيلشهد ويلزم
 ذلك واما الاباحية حكمها في قوله غير هذين المقصدين فلا ادري لها مدخل
 في الباب فليس لتفكيكه بعض النبي صلى الله عليه وسلم وانتم ضمن بسوء ذكركم
 لا ذكركم ولا اثر غير عرض شرعى عياح واما للاعراض المتقدمة فتردد
 بين الايجاب والاستحباب وقد حكى الله تعالى ما لا يفتقر من عليه وعلى رساله
 في كتابه على وجه الاتكال لغوهم والتحذير من كفرهم والوعيد عليه وأرد عليهم
 بما تارة الله علينا في محكم كتابه وكذلك وقع من امثاله في احاديث النبي صلى
 الله عليه وسلم الصحيحة على الوجوه المتقدمة وجميع السلف والخلف من ائمة
 الهدى على كتابات مما لا تكفره والمخالفين في كتبهم ومجالسهم ليشيروا
 للناس وينقضوا شبهها عليهم وان كان ورد لاجل تخيل انكار لبعض هذا على
 الحارث بن اسد فقد صنع احد مثله في رده على الجهمية والفاطمية ما ذكر
 بالملفوظ وهذه الوجوه السابعة المكاتب عنها فاما ذكرها على غير هذا من
 سببه والانداء بمنصبه على وجه المكابيات والاسمار والطرف واحاديث
 الناس ومما لا يتم في الغف والاسمير ومضاحك الجبان ونحو ذلك من الخوض
 في قيل وقالها لا يعنى فكل هذا ممنوع وبعضه اشده في المنع والحق هو من بعض
 فاكان من قائله لما كلفه على غير مقصد او معرفة بمقدار ما حكاها اولم تكن عاد